

هوس التجميل

الكاتب



راشد محمد النعيمي

راشد محمد النعيمي

إفرازات هوس التجميل وعملياته باتت صادمة، تكشف لنا كل يوم عن استغلال لا يمت للأخلاقيات بصلة من تجار وليس أطباء هدفهم الأول الربح المادي بأي طريقة كانت، يواكبه جهل واستهتار من الزبائن الذين ينساقون غير مباليين بحياتهم وصحتهم ويعطلون حواسهم في تحديد المكان المناسب، حتى يقعوا ضحية يعانون من التشويه أو الآلام أو الأعراض الجانبية التي قد تصاحبهم طوال حياتهم خاصة أن كثيرين منهم ليسوا بحاجة للتجميل وإنما لاهتون خلف الموضة.

لا يقتصر الأمر في إجراء عمليات تجميل في أماكن غير مرخصة، بل يمتد ذلك إلى وجود ممارسات خاطئة في التدخلات التجميلية تؤدي إلى مضاعفات خطيرة للمرضى، ومنها وجود فنيين غير متخصصين يكون أغلبهم من خارج نطاق الحقل الطبي، واستخدام مواد تجميلية رديئة أو مغشوشة رخيصة الثمن، وعدم توفير بيئة صحية مناسبة تتبع شروط التعقيم وتمنع انتقال الأمراض والأوبئة، وعدم وجود أنظمة وأساليب حماية للشخص عند الطوارئ لإجراء تدخل عاجل يعالج المضاعفات الناجمة والتي تصل حد تعرض بعض المرضى أثناء أو بعد العملية التجميلية إلى حروق وإغماء أو تعب شديد أو أي مضاعفات صحية أخرى بسبب استخدام مستلزمات طبية بدون وجود شخص متخصص ومرخص.

ترى كيف يثق الناس في تسليم حياتهم وصحتهم إلى هؤلاء، وما أسباب هذا الهوس الذي بات يسيطر على العقول ويمنعها من التبصر ويدفعها إلى هذه المخاطرة غير محمودة العواقب، بدلاً من أن يتجه الباحثون عن إجراء عمليات التجميل إلى المنشآت الصحية المرخصة بالدولة للحصول على العلاجات الطبية الموثوقة حرصاً على صحتهم وأموالهم خاصة في ظل تمتع القطاع الصحي الحكومي والخاص بالدولة بالإمكانات الطبية المتطورة والمرافق المعتمدة من أعرق المؤسسات العالمية بالاعتماد.

علينا جميعاً أن نتعاون مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع التي تدعو دائماً إلى أهمية عدم تداول أي معلومات صحية غير صادرة عن الوزارة أو الهيئات الصحية المحلية رسمياً وتطلب من أفراد المجتمع، الاتصال مع الوزارة فوراً في حال مشاهدة إعلانات مضللة أو معرفة أشخاص يجرون عمليات العلاج والحقن خارج المنشآت الصحية المرخصة أو الاتصال مع أي جهة صحية حكومية أو مراكز الشرطة في الدولة لأن تلك التصرفات تهدد أمن المجتمع حتى لو ذهب إليها الناس برضاهم لأن حمايتهم من أنفسهم ومن هؤلاء التجار أمر واجب وضروري

ALNAYMI@yahoo.com

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2026